

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ ، بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية

لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠٥

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٢/٣/٢٠٠٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة

والسوق معاً مبلغ ٢٤٠٨٠٠٠ ج (فقط مليونان وأربعمئة وثمانية آلاف جنيه لا غير)

وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٠١٨٩٣٣ ج (فقط مليونان

وثمانية عشر ألفاً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٣٨٩٠٦٧ ج

(فقط ثلاثمئة وتسعة وثمانون ألفاً وسبعة وستون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٦/٣/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن